

## أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية

### The effect of pricing bank loans on the profitability of commercial banks

العربي قلاص الدم<sup>1\*</sup>، علي بن ساحة<sup>2</sup>، حمزة عمي السعيد<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كُلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر) (larbiguella682@gmail.com)

<sup>2</sup> كُلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر) (bensahaali@gmail.com)

<sup>3</sup> كُلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر) (p.ammisaid-hamza@hotmail.fr)

تاريخ الاستلام: 2020/09/18؛ تاريخ المراجعة: 2020/09/20؛ تاريخ القبول: 2020/11/14

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق المستخدمة في عملية تسعير القروض المصرفية و أثرها على ربحية البنوك، مع الوقوف السليم على متطلبات هذه العملية في ظل بيئة متغيرة باستمرار و مدى ارتباطها بالنظام المصرفي، إذ تم استخدام المنهج القياسي و المنهج التحليلي في إجراء هذه الدراسة من خلال القوائم المالية الخاصة ببنك CNEP و رقلة للفترة الممتدة بين 2012 - 2016. وتوصلت النتائج الى أن CNEP بنك يهتم كثيراً بعامل الربح و يهمل نوعية الاستثمارات المولدة للربحية، كما اتضح أيضا عدم حدوث أيّ تغير بالزيادة أو النقصان في أسعار القروض المصرفية الخاصة بعمليات التمويل خلال فترة الدراسة مما يعني أن تأثيرها على الأرباح يأتي فقط من خلال عدد العمليات المنفذة من قبل البنك خلال العام المالي.

**الكلمات المفتاح:** القروض المصرفية، تسعير، ربحية البنوك، CNEP بنك.

**تصنيف JEL:** G21 ؛ E40

**Abstract:** This study aimed to identify the methods used in the process of pricing bank loans and their impact on the profitability of banks, with a proper understanding of the requirements of this process in the context of a constantly changing environment and how it relates to the banking system, as the standard method and the analytical approach were used to conduct this study from During the CNEP and Ouargla financial statements for the period 2012-2016. When testing the research hypotheses, results were reached, including that the CNEP Bank is very interested in the profit factor and neglects the quality of profit-generating investments, as it was clear that there was no change in the increase or decrease in bank loan rates for financing operations during the study period, which means that their impact on profits comes only Through the number of operations executed by the bank during the fiscal year.

**Keywords:** bank loans, pricing, profitability of banks, CNEP Bank.

**Jel Classification Codes :** E40 ; G21

\* العربي قلاص الدم (larbiguella682@gmail.com)

## I - تمهيد :

تعد الأنظمة المصرفية شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية، نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف السلطات العمومية، وهذا الأمر يتطلب منها الزيادة في كفاءتها وفعاليتها الإدارية ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية وسعيها لبناء مركز استراتيجي متميز، من أجل تفعيل وظيفة الوساطة المالية لضمان و جذب أكبر عدد من المتعاملين معها.

ضمن هذا السياق نجد أن عملية منح القروض تعتبر من أهم الوظائف التي تمارسها البنوك، من خلال التنفيذ الأمثل للسياسة النقدية و الائتمانية، لتضمن له أهدافه في الربحية، و قد تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية طرق تسعير القروض لكونها من أحد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية.

وبالتالي فإن نموذج تسعير القروض الجيد، هو الذي يتم على أساس تقدير تكاليف الإقراض، وتكاليف المخاطر و التمويل وتحقيق أكبر ربحية للبنك، بالإضافة الى ذلك الموازنة الرشيدة بين منح القروض وجذب الودائع بشكل يلائم ميزانية البنك ويعزز المنافسة السوقية. و في ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي :

- ما مدى تأثير عملية تسعير القروض المصرفية على ربحية CNEP بنك للفترة 2012-2016 ؟

وتفرعت عنه التساؤلات التالية :

- هل يوجد ارتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة؟

- هل تتماشى سياسة و استراتيجية تسعير القروض المعتمدة من قبل البنك والأهداف المرجوة منه؟

حيث تنبع أهمية هذه الدراسة من الميزات المندرجة تحت موضوع تسعير القروض المصرفية كجزء من عمليات البنك و أنشطته المختلفة، إذ أن معرفة هذه العملية التي تواجه النشاط المصرفي وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، و بالتالي تحقيق أهدافها، وهذا في ظل التحولات والتحديات التي تواجه البنوك وخاصة مع اعتماد نماذج جديدة لتسعير القروض في العمل المصرفي.

وعملت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على مختلف الإشكاليات وأسئلة البحث بغية الوصول إلى مجموعة من الأهداف، والتي نوجزها فيما يلي :

• دراسة و تقويم نظام تسعير القروض المصرفية داخل أحد البنوك الجزائرية؛

• الوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على تسعير القروض المصرفية؛

• إبراز الأثر الرابط بين عملية التسعير و ربحية البنوك.

و للإلمام بإشكالية البحث المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

1- لا يوجد ارتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة و المدينة.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة، و بين متغير صافي الربح قبل الضريبة في البنك محل

الدراسة.

حيث تم الاعتماد على المنهج الكمي (القياسي) لحل هذه الفرضيات من خلال تحليل القوائم المالية المقدمة من طرف البنك محل الدراسة عن طريق النماذج القياسية، المتمثل في الفوائد المدفوعة على القروض و الفوائد المدفوعة على الودائع من جهة أخرى، بهدف التحقق من مدى نجاعة الإجراءات والتدابير المستخدمة في عملية تسعير القروض المصرفية المتبعة من طرف هذا البنك.

## I.1- تسعير القروض المصرفية:

يعتبر السعر العنصر الأكثر فعالية و ديناميكية و أهمية بالنسبة لبقية عناصر المزيج التسويقي السلعي أو الخدمي على حد سواء، كما تعتبر قرارات التسعير من القرارات المهمة في صياغة الاستراتيجية التسويقية للبنوك، إذ على ضوءها تتحدد العلاقة بين البنك و الزبون.

أ- مفهوم السعر المصرفي: يشير مفهوم السعر المصرفي إلى معدل الفائدة على الودائع و القروض و الرسوم و المصروفات الأخرى التي يتحملها البنك لقاء تقديم الخدمات البنكية أو العمولات التي يتلقاها هذا الأخير نتيجة تقديمه الخدمات للغير، و من و جهة نظر الزبون يمثل السعر إجمالي المنافع التي يتوقع الحصول عليها عند استخدامه للخدمة البنكية (البكري تامر ياسر، 2005، ص56).

ب- عملية التسعير: هي ذلك القرار الذي يعمل على تحديد الاسعار عن طريق نظم إدارية تتخذ مع مراعاة جملة أمور تتداخل في مفهوم السعر، فعملية التسعير تتحقق باستيفاء جانبيين، أولها وضع أسعار عالية بما يكفي لتغطية التكاليف والحصول على الأرباح، وثانيها وضع أسعار منخفضة بما يكفي لاجتذاب الزبائن، والتسعير الأمثل لا يكون بتغطية التكاليف وإحداث غطاء إيجابي فقط بل هو استراتيجية أوسع من ذلك، يجب أن تأخذ بالاعتبار كل الأهداف التسويقية خلال عملية التسويق. ويمكن القول أن عملية التسعير هي عبارة عن فن ترجمة القيمة في وقت معين ومكان معين للسلع والخدمات المعروضة إلى قيمة نقدية وفقاً للعملة المتداولة في المجتمع مع الأخذ بالاعتبار الظروف الداخلية للمنشأة (ساطع سعدي شملخ، 2008، ص33).

حيث تمر هذه العملية بعدد من المراحل قبل تحديد سعر المنتج، وذلك للتفكير في أسعار المنافسة، والطلب التقديري للمستهلك، والتكاليف، والنفقات، بالإضافة إلى أهداف واستراتيجيات تسعير المنشأة. ونوجز هذه المراحل في مايلي:

- تحديد أهداف التسعير
  - تحديد الطلب
  - تقدير التكاليف
  - تحليل أسعار المنافسين
  - اختيار سياسة التسعير
  - تحديد السعر. (SCHOOL OF BUSINESS, 2014)
- ويمكننا تلخيص هذه الخطوات في الشكل رقم (1).

## 2.I- ربحية البنوك التجارية :

أ- مفهوم الربح من الناحية الاقتصادية: هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف والمصروفات الكلية لأي مشروع (جميلة.قارش، 2012، ص24)، أي أن الربح الاقتصادي هو الفرق بين إجمالي الإيرادات والتكاليف الصريحة زائد الضمنية للإنتاج، و يمكن التعبير عنه وفق

$$P = TR - (TC + Cn)$$

حيث أن:

- P: الربح الاقتصادي Economico Profit
- TR: الإيراد الكلي Total Revenue
- TC: التكاليف الكلية Total Coste
- Cn: تكاليف الفرص البديلة (DUMMY, 2020)

ب- مفهوم الربحية: تعتبر عملية توليد رأس المال من أولويات عنصر الربحية داخل الوسط المالي، حيث ينشأ القطاع البنكي السليم على أكتاف البنوك الراجعة وذات رأس المال الكافي. وبذلك نقول أن الربحية تتمثل في العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، و الربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية (اللوزي. وآخرون، 1997، ص122).

ج- مؤشرات قياس الربحية: بما أن الربحية هي الأساس الاوّل الذي تسعى خلفه البنوك، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك ( صالح خالص، 2018، ص390)، و نذكر أهمها فيما يلي:

1- العائد على الأصول (Return on Assets): والذي يتم حسابه بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول. حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى أرباح، وهذه النسبة هي الأكثر فائدة عند مقارنتها بعروض الشركات السابقة في نفس المنتج، فهو يعكس الأنشطة الاستثمارية ولا يعكس الأنشطة التمويلية من ناحية ربحية المؤسسة، ويعطي بالعلاقة التالية (Benlakhdar, 2018, p9):

$$ROA = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول.}$$

2- معدل العائد على حقوق الملكية (Equity Return on): يقيس هذا المعدل مدى قدرة المنشأة على استغلال الاموال الخاصة في توليد الأرباح، وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي (Farfan et al., 2017, p5):

$$ROE = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة.}$$

3- هامش الربح (PM): الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف و يقاس بالعلاقة التالية:

$$PM = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات.}$$

د- منفعة الأصول (AU): حيث يسمى أيضا استعمال الأصول، و يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأمثل للأصول، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$AU = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول. (ساعد ابتسام, 2008, ص74)}$$

وسنستعمل مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE لقياس الربحية لأنه الأكثر استعمالا واطافة الى ذلك توافقه مع البيانات الموجودة لدينا.

### 3.I- أثر السعر في ربحية البنك: يعتبر السعر محددًا لربحية البنك للأسباب التالية:

- تشكل الأسعار التي يدفعها العملاء للبنك لقاء الخدمة المصرفية المصدر الرئيس لدخله؛
- تؤثر أسعار الخدمات المصرفية على حجم أعمال البنك؛
- تؤثر أسعار الخدمات المصرفية على حجم الودائع التي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل عمليات البنك، كما تؤثر أسعار الفوائد على القروض على حجم التسهيلات الائتمانية وبالتالي تؤثر على أرباح البنك (ساطع سعدي شملخ, 2008, ص34).

## II - الطريقة والأدوات :

1- معطيات الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بناء على البيانات والمعلومات المتوفرة بتقارير البنك، حيث تم جمع بيانات CNEP بنك التابع لولاية ورقلة خلال الفترة الممتدة بين 2012/2016.

2- أدوات ومتغيرات الدراسة: من خلال المعلومات والمعطيات والظروف المكانية والزمانية المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على الأدوات التاليتين، الاداة الاولى تمثلت في المقابلة الشخصية مع مسؤولي البنك وذلك من خلال الأسئلة المطروحة حول طرق تسعير القروض داخل البنك، وكذا كيفية متابعتها، حيث تتيح لنا هذه الأداة فرصة أكبر لطرح الأسئلة التي ترتبط بالإشكالية المطروحة، من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها، أما الأداة الثانية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي التقارير السنوية للبنك التي تحوي جدول حسابات النتائج و الميزانية و جميع المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، وهذه الوثائق تمكننا من معرفة الأسعار الممنوحة على القروض والربح الصافي الناتج منها، وهكذا يمكن أن نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة. أما بالنسبة للبرامج الاحصائية التي وجدناها ملائمة لإتمام موضوعنا وبما أنّ طبيعة دراستنا قياسية أكثر منها نظرية، اخترنا البرنامج المشهور MICROSOFT EXCEL الذي يعرف بأنه أحد برامج الجداول الالكترونية والتي يمكنك أن تستعملها لإدارة البيانات وتحليلها، والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تطورت إلى برامج مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية كإعداد الرواتب والموازنات وغيرها، ومن مزاياه الرئيسية: - كتابة العمل؛ - إجراء المهام الحسابية؛ - توفير ميزة قواعد البيانات؛ - إنشاء الرسوم البيانية، أما بالنسبة لبرنامج EVIEWS فهو برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، ويعتبر نسخة مطورة من برنامج TSP ، هذا البرنامج يعتبر برنامج مفيد جدًا بالنسبة للباحثين الاقتصاديين، وقد تمّ تصميمه للتعامل مع المشاكل الاحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي والمتعدد واختلاف التباين وأخطاء صياغة النماذج. وفي خصوص متغيرات الدراسة فنلخصها في الجدول رقم (1).

3- عرض نتائج مؤشرات الربحية: يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بمؤشرات الربحية، حيث اخترنا مؤشرين للدراسة ألا وهما معدل العائد على حقوق الملكية ROE وصافي الربح قبل الضريبة حيث يمثلان المتغيرات التابعة، وأيضا سنعرض نسب التغير في الفوائد الدائنة و المدينة للذان يمثلان لنا المتغيرات المستقلة. كانت دراستنا مندرجة تحت 5 سنوات و لإعطاء النموذج معنوية قوية أتينا بقوائم المالية لثلاث أشهر لتصبح لدينا 20 عينة، وهذا ما هو موضح في الجداول رقم (2,3,4,5).

## III - النتائج ومناقشتها :

1- تقدم نتائج الدراسة: للوصول إلى نتائج واقعية واقتصادية حول العلاقة بين تسعير القروض المصرفية وربحية البنوك التجارية ارتأينا إلى التوجه الى الدراسة القياسية لإعطاء صورة واضحة لهذه العلاقة، وبعد عرضنا للمتغيرات المستقلة والتابعة سابقا أردنا أن نوجه هذه الدراسة الى المتغيرين التابعين ألا وهما معدل العائد على حقوق الملكية ، وصافي الربح قبل الضريبة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى المتغيرين المستقلين وهما التغير النسبي في الفوائد الدائنة والمدينة.

أ- العلاقة الإحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة (المتغيرات المستقلة) : حيث تمثل البيانات الموضحة في الجدول رقم (6) العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية y1 والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وأهمها نجد التغير النسبي للفوائد الدائنة x1، التغير النسبي للفوائد المدينة x2 .

ولتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على معاملات النموذج، ويمكن الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 للحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما هو موضح في الجدول رقم (7).  
ومنه نستخلص أن معادلة الانحدار هي:

$$Y_1 = 0.115039 + 0.060154X_1 - 0.014011X_2$$

أولاً- التحليل الإحصائي: توضح قيم معامل R Square حيث بلغ 0.473 ومعامل التحديد (المصحح) RSquare Adjusted 0.411 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية (التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة) استطاعت أن تفسر 0.45 من التغيرات الحاصلة في صافي الربح والباقي 0.55 يرجع الى عوامل أخرى. ومنه نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة قليلا بين المتغير التابع ROE والمتغيرين المستقلين التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة.

يمكن المعرفة أيضا القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من الجدول رقم (7) المعنوية العالية لاختبار F (Prob F=0.0043) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. مما يؤكد وجود القوة التفسيرية لنموذج الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية. ومن الجدول نستنتج أيضا أن المتغير المستقل (التغير النسبي في الفوائد الدائنة) كان معنوي من الناحية الإحصائية حسب اختبار t عند مستوى معنوية  $P \leq 0.05$  وكذا الحد الثابت. في حين أن متغير التغير النسبي للفوائد المدينة لم يكن له تأثير معنوي في نموذج الانحدار المتعدد وهذا دائما حسب اختبار t .

• تمثيل سحابة النقاط بين المتغيرين التابع والمستقل

في هذا الجزء من الدراسة سيتم نمذجة علاقة الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية بدلالة مؤشرات التغير النسبي للفوائد الدائنة والفوائد المدينة . وانطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعمد في صياغة المعادلة الرياضية التي يمكن لها أن تعطي أكبر قدرة تفسيرية بين الربحية ومؤشرات التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة، وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، ويوضح الشكل رقم (2) التمثيل النقطي للمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية  $Y_1$ ) بدلالة المتغيرات المستقلة (التغير النسبي للفوائد الدائنة  $X_1$ ، الفوائد المدينة  $X_2$ ).

يساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان انتشار على شكل قطع مكافئة تكون العلاقة أسية، ومن خلال الشكل رقم (2) يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرات، فهي علاقة أسية باعتبار انتشار النقاط يشكل قطع مكافئة وبدالك نقول أن العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة علاقة أسية.

- إختبار الارتباط الذاتي DW

نجد من جملة الفرضيات التي تعتمد عليها طريقة المربعات الصغرى كما ذكرنا سابقا ، فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، لذا نقوم باختبار للتحقق من وجود هذا الارتباط من عدمه فيجري اختبار دارين واتسون للقيام بذلك. وتنص فرضية العدم  $H_0$  على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي أن معامل الارتباط الذاتي معدوم.

بما أن عدد المشاهدات 20 و  $k=2$  فإن  $du$  و  $dl$  في جدول دارين واتسن يكونا كالتالي ( $du=1.27$  ;  $dl=0.86$ ) ، ومن الجدول نلاحظ أن قيمة  $DW=1.74$  ، وبناء على هذا تكون النتائج كما هو مبين في الشكل رقم (3) .

و من هذا البيان نلاحظ أن قيمة درين واتسن المحسوبة تقع في المنطقة العدم بين  $du$  و  $4-du$  ومنه سوف نقبل الفرض العدم (عدم وجود إرتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي) ونرفض الفرض البديل.

- إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار: Jarque-Bera

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار Jarque-Bera . حيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار. ومن الجدول رقم (8) و بما أن قيمة JB أكبر من 0.05 نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  ، ومنه نستنتج أن معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا.

ثانيا- التحليل الاقتصادي: حسب منطق النظرية الاقتصادية، فإن العائد على حقوق الملكية يرتبط بعلاقة طردية مع التغير النسبي للفوائد الدائنة (الفوائد على القروض) وله علاقة عكسية مع التغير النسبي للفوائد المدينة (الفوائد على الودائع)، ومن النتائج التي حصلنا عليها نجد الآتي:  
كان معامل التغير النسبي للفوائد الدائنة يقدر ب (0.060154) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، مما يعني أن كل زيادة في الفوائد الدائنة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى ارتفاع عائد على حقوق الملكية بمقدار 0.060154 وحدة، أما فيما يخص الفوائد المدينة أيضا كان مطابق

للنظرية الاقتصادية حيث جاءت (-0.014011)، مما يعني أن كل زيادة في الفوائد المدينة بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.014011 وحدة.

ب- العلاقة الإحصائية بين صافي الربح قبل الضريبة (المتغير التابع) و الفوائد الدائنة والمدينة (المتغيرات المستقلة): حيث تمثل البيانات الموضحة في الجدول رقم (9) العلاقة بين صافي الربح قبل الضريبة  $y_1$  والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وأهمها نجد الفوائد الدائنة ،  $x_1$  الفوائد المدينة  $x_2$  . ويمكن كتابة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على الشكل التالي:  $Y=f(x_1 ; x_2)$

ولتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على معاملات النموذج، ويمكن الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 للحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما هو موضح في الجدول رقم (10).  
ومنه نستخلص أن معادلة الانحدار هي:

$$Y_1=67863903-0.670944x_1+1.848032x_2$$

أولاً- التحليل الاحصائي: توضح قيم معامل R Square حيث بلغ 0.97 ومعامل التحديد (المصحح) RSquare Adjusted 0.94 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية (الفوائد الدائنة والمدينة) استطاعت أن تفسر 0.96 من التغيرات الحاصلة في صافي الربح والباقي 0.04 يرجع الى عوامل أخرى . ويمكن المعرفة أيضا ان القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من الجدول أيضا المعنوية العالية لإختبار (Prob F=0.026) . أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية.

ونستنتج أيضا من الجدول أن المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة والفوائد المدينة) كانت معنوية من الناحية الاحصائية حسب اختبار t عند مستوى معنوية  $p \leq 0.05$  وكذا الحد الثابت.

• تمثيل سحابة النقاط بين المتغيرين التابع والمستقل

في هذا الجزء من الدراسة سيتم نمذجة علاقة الربحية المقاسة بصافي الربح قبل الضريبة بدلالة مؤشرات الفوائد الدائنة والفوائد المدينة. انطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعمد في صياغة المعادلة الرياضية التي يمكن لها أن تعطي أكبر قدرة تفسيرية بين الربحية ومؤشرات الفوائد الدائنة والمدينة، وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، ويوضح الشكل رقم (4) التمثيل النقطي للمتغير التابع (صافي الربح  $Y_1$ ) بدلالة المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة  $X_1$ ، الفوائد المدينة  $X_2$ ) . يساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان انتشار على شكل قطع مكافئة تكون العلاقة اسية، من خلال الشكل السابق يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرات، فهي علاقة خطية باعتبار انتشار النقاط يقارب عموما لتشكيل خط مستقيم وبذلك نقول أن العلاقة بين صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة علاقة خطية.

• وبما أن R Square كانت أكبر من 0.97 استلزم لنا اختبار المشاكل الاحصائية :

- إختبار الارتباط الذاتي DW

نجد من جملة الفرضيات التي تعتمد عليها طريقة المربعات الصغرى كما ذكرنا سابقا ، فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

لذا نقوم بالاختبار للتحقق من وجود هذا الارتباط من عدمه فيجري اختبار دارين واتسون للقيام بذلك.

وتنص فرضية العدم  $H_0$  على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي أن معامل الارتباط الذاتي معدوم.

بما أن عدد المشاهدات 5 فإن  $du$  و  $dl$  في جدول دارين واتسن غير موجودان اي أن القيمة تكون قريبة من العدد الصحيح 4 أي أن  $P$  أكبر من العدد 2 ومنه سوف نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية القبول ألا وهي وجود ارتباط ذاتي بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

- إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار: Jarque-Bera

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار Jarque-Bera . حيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

من الجدول رقم (11) و بما أن قيمة JB أكبر من 0.05 نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  ومنه نستنتج أن معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا.

ثانيا- التحليل الاقتصادي: حسب منطق النظرية الاقتصادية، فإن صافي الربح يرتبط بعلاقة عكسية مع الفوائد الدائنة (الفوائد على القروض) وله علاقة طردية مع الفوائد المدينة (الفوائد على الودائع)، ومن النتائج التي حصلنا عليها نجد الآتي: جميع النتائج كانت مطابقة مع النظرية الاقتصادية.

كان معامل الفوائد الدائنة يقدر ب (-0.67) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، مما يعني أن كل زيادة في الفوائد الدائنة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى انخفاض صافي الربح بمقدار 0.67 وحدة، أما فيما يخص الفوائد المدينة أيضا كان مطابق للنظرية الاقتصادية حيث جاءت 1.84 وهذه تعبر على التأثير الكبير، مما يعني أن كل زيادة في الفوائد المدينة بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى ارتفاع صافي الربح بمقدار 1.87 وحدة.

2- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها: بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاوله الإحاطة بمختلف جوانبه، الأمر الذي مكنا من اختبار صحة فرضياته من عدمها، لذا يمكن عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا يوجد ارتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة. من خلال النتائج الإحصائية المتوصل إليها نجد انه " لا يوجد ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين متغير معدل العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة " ، وهذا حسب نتائج اختبار DW ، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي قبول الفرضية المذكورة ورفض الفرضية البديلة.

وبالتالي فان عدم وجود ارتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة، يدل على وجود معنوية بين المتغيرين، وهذا أيضا يوضح لنا تحقق الأثر بين عملية تسعير القروض و ربحية البنوك التجارية، فلو كان هناك ارتباط ذل هذا على أن التأثير يكون معدوم و ينصب في وجهة واحدة فقط.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفوائد الدائنة والفوائد المدينة وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة في البنك محل الدراسة. من خلال النتائج الإحصائية المتوصل إليها نجد انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفوائد الدائنة والفوائد المدينة وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة"، وهذا حسب التوزيع الطبيعي المتبع من طرف البنك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث وجدنا حسب النموذج أن قيمة JB تساوي 0.27 وهي أكبر من 0.05 ، وأيضا المعنوية القوية بينهما، إضافة الى الارتباط القوي بين المتغيرات حسب اختبار DW. مما يدل على وجود علاقة بين سياسة تسعير القروض المتبعة من طرف البنك والربحية المتوقعة منها، وهذا ما يعني رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة. وبالتالي تلخص الفرضية الثانية على وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والربحية مقاسه بمعامل صافي الربح قبل الضريبة والمتغير المستقل الفوائد الدائنة والمدينة الذي يمثل لنا عملية تسعير القروض.

إذ لا تعتبر هذه القواعد بمثابة حلولاً نهائية ومثالية لوصف عملية تسعير القروض المصرفية، وهذا للطبيعة المتغيرة والمتطورة للعمليات المصرفية، ويختلف تطبيق هذه المتطلبات والقواعد على حسب طبيعة التسويقية لكل بنك.

#### **IV- الخلاصة:**

لقد أصبح موضوع تسعير القروض المصرفية من المواضيع الهامة التي تشكل هاجسا للمؤسسات البنكية خاصة مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية، خصوصا في ظل التطور التقني المتسارع الذي شهدته الصناعة المصرفية وتزايد الخيارات المتاحة أمام الجهات المقترضة ونتيجة لذلك وجدت البنوك التجارية نفسها مجبرة على مسايرة هذه التغيرات، وكان الزاما على البنوك تطبيق أسعار تنافسية للاحتفاظ على الحصة السوقية وتغطية كافة المصاريف الخاصة بها.

فمردودية البنك راجعة للتسعير الأنسب للقروض، فالتكلفة المنحرة على هذه العملية تعتبر كمصاريف عليه فلا بد على أي بنك أن يجاري هذه الأخيرة ليزيد من ربحيته، ومن منطلق أهمية هذا الموضوع كان تركيز هذه الدراسة حول متطلبات الإدارة السليمة لتسعير القروض المصرفية، و لإعطاء البحث بعدا تجريبيا قمنا بدراسة حالة بنك CNEP ورقلة، حيث تمكنا من الخروج بالنتائج الآتية:

- إن بنك CNEP ورقلة يهتم كثيراً بعامل الربح ويهمل نوعية الاستثمارات، و يتضح ذلك من خلال التغير البطيء في أسعار القروض المصرفية خلال سنوات الدراسة حيث يظهر اعتماد البنك على تسعير خدماته عن طريق التعديل في الأسعار الواردة في التعريفات للسنة السابقة، إن لم يكن يتبنى ذات التعريفات؛

- إيرادات القروض المصرفية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات في CNEP ورقلة؛

- يلجأ بنك CNEP ورقلة الى تبني وضع أسعار تنافسية للقروض المصرفية كوسيلة للتمييز في السوق؛

- يتبع بنك CNEP تسعير القروض المصرفية عن طريق التعديل في نوع خدمة العام السابق ؛

- يعمل البنك CNEP ورقلة على احداث توازن في ميزانيته لتجنب مخاطر المصرفية وتفاذي الوقوع في نقص السيولة.

- ملاحق :

الجدول (1) : متغيرات الدراسة بالنسبة لعامل الربحية

المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية)	المتغير المستقل (تسعير القروض المصرفية)
- معدل العائد على حقوق الملكية ROE ؛	- التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدنية؛
- صافي الربح قبل الضريبة.	- التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدنية ؛

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على متغيرات الدراسة

الجدول (2) : مؤشرات الدراسة بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2012	0,146590354	0,062824437	0,083765917	0,125648875
2013	0,0840328	0,1260492	0,105041	0,105041
2014	0,150180555	0,180216667	0,090108333	0,180216667
2015	0,19766461	0,098832305	0,049416153	0,148248458
2016	0,147883837	0,098589225	0,197178449	0,049294612

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات البنك

الجدول رقم (3) : تغير ربحية بنك CNEP ورقلة (2012-2016) بالدينار الجزائري

السنوات	نسبة التغير في صافي الربح قبل الضريبة
2012	45 303 035,91 DZD
2013	49,91% 90 443 627,17 DZD
2014	-56,83% 57 669 938,18 DZD
2015	-40,90% 40 929 397,74 DZD
2016	32,49% 60 623 566,83 DZD

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات البنك

الجدول رقم (4) : مؤشرات الدراسة بالنسبة للتغير النسبي للفوائد الدائنة

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2012	0,087301587	-0,571428571	0,333333333	0,5
2013	0,111111111	0,5	-0,166666667	0
2014	0,233333333	0,2	-0,5	1
2015	0,333333333	-0,5	-0,5	2
2016	-0,027777778	-0,333333333	1	-0,75

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات البنك



الجدول رقم (5) : مؤشرات الدراسة بالنسبة للتغير النسبي للفوائد المدينة

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2012	0,25	-0,333333333	-0,25	1,333333333
2013	0,003607504	0,272727273	0,071428571	-0,333333333
2014	-0,016138616	-0,484848485	0,823529412	-0,387096774
2015	0,706860707	-0,648648649	-0,230769231	3
2016	-0,027777778	-0,333333333	1	-0,75

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات البنك

الجدول رقم (6) : مؤشرات العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة

annee	y1	x1	x2
ch1 2012	0,14659035	0,08730159	0,25
ch2 2012	0,06282444	-0,57142857	-0,333333333
ch3 2012	0,08376592	0,333333333	-0,25
ch4 2012	0,12564887	0,5	1,333333333
ch1 2013	0,0840328	0,111111111	0,0036075
ch2 2013	0,1260492	0,5	0,27272727
ch3 2013	0,105041	-0,166666667	0,07142857
ch4 2013	0,105041	0	-0,333333333
ch1 2014	0,15018056	0,233333333	-0,01613862
ch2 2014	0,18021667	0,2	-0,48484848
ch3 2014	0,09010833	-0,5	0,82352941
ch4 2014	0,18021667	1	-0,38709677
ch1 2015	0,19766461	0,333333333	0,70686071
ch2 2015	0,09883231	-0,5	-0,64864865
ch3 2015	0,04941615	-0,5	-0,23076923
ch4 2015	0,14824846	2	3
ch1 2016	0,14788384	-0,027777778	-0,027777778
ch2 2016	0,09858922	-0,333333333	-0,333333333
ch3 2016	0,19717845	1	1
ch4 2016	0,04929461	-0,75	-0,75

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك.

الجدول رقم (7): يوضح تحليل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة

Dependent Variable: Y1

Method: Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 12:24

Sample: 1 20

Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.115039	0.008157	14.10370	0.0000
X1	0.060154	0.018009	3.340215	0.0039
X2	-0.014011	0.013648	-1.026586	0.3190
R-squared	0.473222	Mean dependent var		0.121341
Adjusted R-squared	0.411248	S.D. dependent var		0.046209
S.E. of regression	0.035457	Akaike info criterion		3.703538
Sum squared resid	0.021372	Schwarz criterion		3.554178
Log likelihood	40.03538	Hannan-Quinn criter.		3.674381
F-statistic	7.635820	Durbin-Watson stat		1.748983
Prob(F-statistic)	0.004304			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

الجدول رقم (8): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Series: Residuals	
Sample 1 20	
Observations 20	
Mean	2.84e-17
Median	-0.000593
Maximum	0.072478
Minimum	-0.054827
Std. Dev.	0.033539
Skewness	0.273037
Kurtosis	2.409612

Jarque-Bera 0.538964

Probability 0.763775

المصدر : من اعداد الباحثين حسب مخزجات برنامج Eviews8

الجدول رقم (9) : مؤشرات صافي الربح والفوائد الدائنة والمدنية

السنوات	Y1	X1	X2
2012	45303035,9	125656992	35628203,2
2013	90443627,2	159447356	69131729,6
2014	57669938,2	195467334	66340127,1
2015	40929397,7	140371915	34150278,7
2016	60623566,8	160376840	54416458,3

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك

الجدول رقم (10): يوضح تحليل الارتباط بين صافي الربح والفوائد الدائنة والمدنية

Dependent Variable: Y1

Method: Least Squares

Date: 04/12/18 Time: 15:39

Sample: 2012 2016

Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	67863903	14958226	4.536895	0.0453
X1	-0.670944	0.146530	-4.578894	0.0445
X2	1.848032	0.232713	7.941251	0.0155
R-squared	0.973551	Mean dependent var	58993913	
Adjusted R-squared	0.947102	S.D. dependent var	19411723	
S.E. of regression	4464629.	Akaike info criterion	33.74498	
Sum squared resid	3.99E+13	Schwarz criterion	33.51064	
Log likelihood	-81.36245	Hannan-Quinn criter.	33.11604	
F-statistic	36.80832	Durbin-Watson stat	2.480295	
Prob(F-statistic)	0.026449			

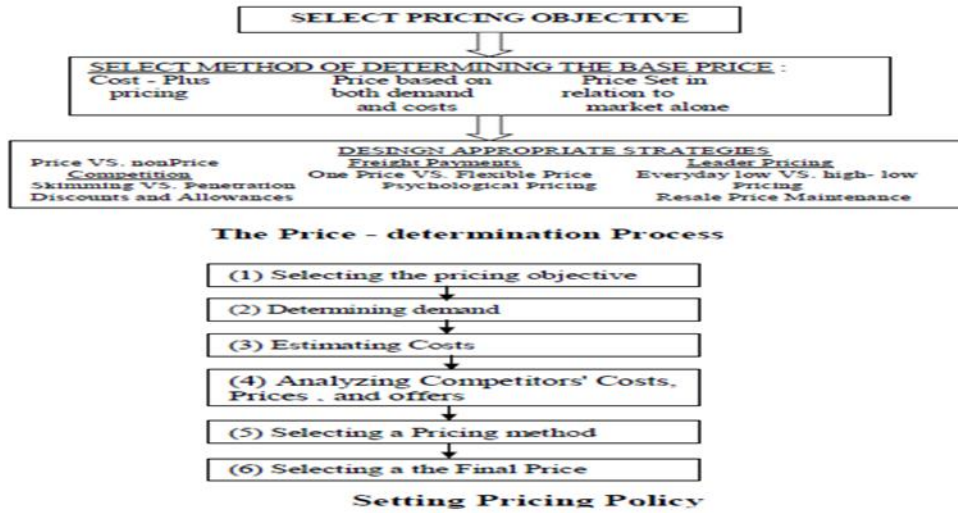
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخزجات Eviews8

الجدول رقم (11): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Series: Residuals	
Sample 2012 2016	
Observations 5	
Mean	3.14e-08
Median	-199764.2
Maximum	4136419.
Minimum	-4094086.
Std. Dev.	3156969.
Skewness	0.031510
Kurtosis	1.861141
Jarque-Bera	0.271036
Probability	0.873264

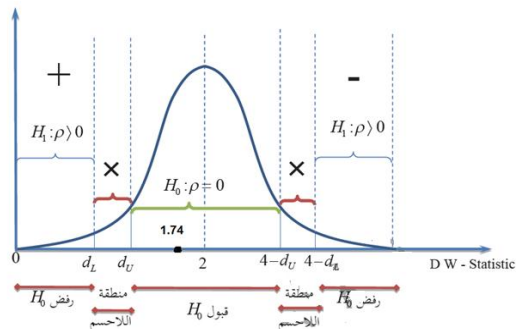
المصدر : من اعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews8

الشكل (1) : مراحل عملية التسعير



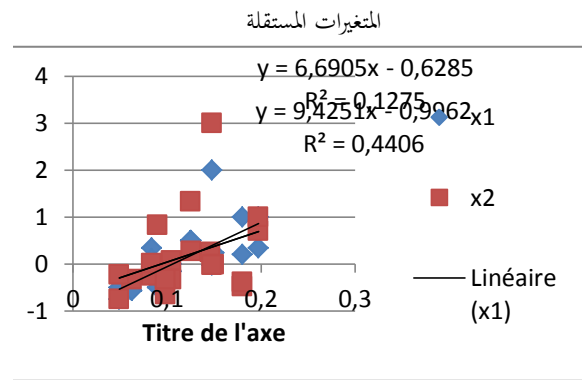
المصدر : بيومي محمد عمارة، سياسات التسعير وخصومات البيع، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، كلية التجارة، 2009-2010، ص 234.

الشكل رقم (3) : التمثيل البياني لإختبار الإرتباط الذاتي بين المتغيرات



المصدر : المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

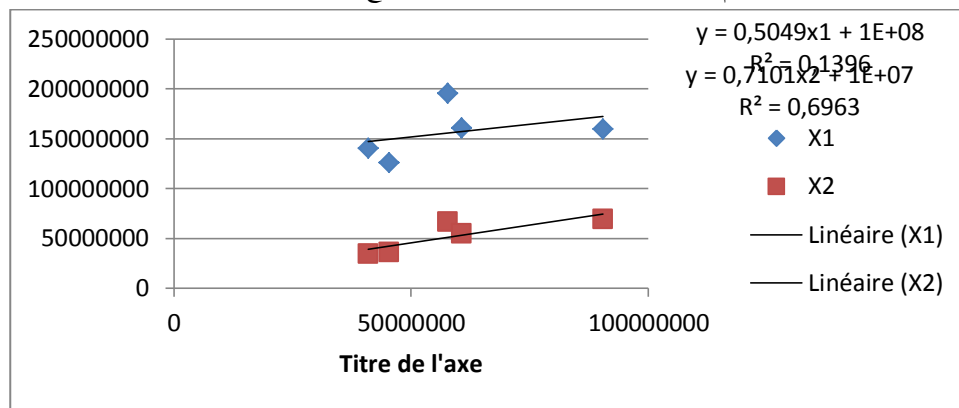
الشكل رقم (2) : يمثل التمثيل الانتشاري للمتغير التابع بدلالة



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات

Eviews8

الشكل رقم (4) : يمثل التمثيل الانتشاري للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

## - الإحالات والمراجع :

- 1- البكري تامر ياسر (2005)، تسويق الخدمات الصحية، عمان، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، ص 56
- 2- ساطع سعدي شملخ (2008)، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، دراسة ميدانية، رسالة درجة ماجستير للمحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، ص 33
- 3-SCHOOL OF BUSINESS, M. M. (2014) Developing Pricing Strategies and Programs, <https://bbaschool.wordpress.com>, Visited 20/07/2020.
- 4- جميلة.قارش (2012)، 'ضوابط الربح'، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ص 24
- 5 -DUMMY, M. (2020) كيفية حساب الربح الاقتصادي <https://ar.no-dummy.com/how-to-calculate-economic-profit>, Visited 04/08/2020.
- 6- صالح خالص (2018)، 'تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي'، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-الواقع والتحديات، ص 390
- 7- للوزي. وآخرون (1997)، ادارة المصارف، عمان، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، ص 122
- 8-Benlakhdar, N. (2018) 'Performance Evaluation Through Financial Ratios: Comparative Analysis of Pfizer, Inc. and Novartis Ag', p9.
- 9 -Farfan, K. B. et al. (2017) 'Financial ratio method Peruvian listed companies', Espacios, p5.

العربي قلاع الدم ، علي بن ساحة ، حمزة عمي السعيد ، أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية ، (ص.ص 149-162) —

- 10- ساعد بتسام (2008)، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خضير -بسكرة-، ص74.
- 11- ساطع سعدي شملخ(2008)، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، دراسة ميدانية، رسالة درجة ماجستير للمحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، ص34.
- 12- بيومي محمد عماره (2010)، سياسات التسعير وخصومات البيع، مركز التعليم المفتوح كلية التجارة -جامعة بنها-، ص234.

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

العربي قلاع الدم ، علي بن ساحة ، حمزة عمي السعيد (2021). أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 149-162.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.